الفصل الخامس

اتفاق لندن لتسوية شؤون مصر المالية

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

كان من النتائج الأولى للاحتلال أن استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة ، فإن الحرب العرابية كبدتها خسائر فادحة ، وخاصة لما أصاب الإسكندرية من ضربها بالمدافع ، وما أعقب الضرب من الحريق ، وما التزمت به الحكومة من التعويضات لأصحاب المبانى التى احترقت ، والنِّهاب التى ضاعت ، أضف إلى ذلك أن انجلترا قد اضطرت الحكومة المصرية إلى أداء نفقات جيش الاحتلال سنوياً ، وإغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب العليا ، وزاد فى نفقاتها ما تكبدته من الخسائر فى السودان ، وما بذلت من الأموال للإنفاق على التجاريد التى أنفذتها لمقاومة ثورة المهدى ، ثم نفقات إخلائه ، فهذه الأسباب مجتمعة قد زادت من مصروفاتها زيادة مضطردة ، أدت إلى ظهور العجز فى الميزانية .

وكان القانون المعروف بقانون التصفية[1] الصادر سنة ١٨٨٠ يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٤,٨٩٧,٨٨٨ جنيه فقط ، بما فى ذلك الجزية السنوية التى كانت مصر تدفعها لتركيا (ومقدارها ٦٨١,٤٨٦ جنيه مصرى) ، وما يبقى من الإيرادات ، أى ما يزيد عن نصفها يخصص للدين العام ، وكذلك كان حق الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيداً بترخيص تركيا ، وموافقة دائنى مصر ، وأن يكون الغرض من الاستدانة تسوية حالة البلاد المالية .

فرأت الحكومة البريطانية أن هذا النظام يغلّ يدها عن التصرف

---

(١) راجع تفصيل الكلام عنه فى كتابنا (الثورة العرابية) ص ٥٢

فى شؤون مصر المالية ، ويجعل الموارد المخصصة للحكومة المصرية لا تفى بنفقاتها الباهظة ، وأنه لا بد لها من الرجوع إلى الدول لتعديل هذه القيود ، والترخيص بعقد قرض لمصر ، لسد هذا العجز الطارئ .

مؤتمر لندره واخفاقه

يونيه سنة ١٨٨٤

فأرسل اللورد جرانفيل وزير خارجية انجلترا مذكرة تلغرافية فى ١٩ ابريل سنة ١٨٨٤ إلى حكومات فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا ، يدعوهن إلى عقد مؤتمر فى لندن أو فى الأستانة ، للمفاوضة فى شؤون مصر المالية ، والنظر فى أمر تعديل قانون التصفية ، ومدى هذا التعديل (١)

كانت هذه الدعوة فى ذاتها مظهراً من مظاهر الحماية البريطانية ، لأن انجلترا قد دعت الدول إلى عقد مؤتمر للنظر فى شؤون مصر ، دون أن تكون لها صفة فى ذلك ، سوى الحماية المقنعة التى فرضتها عليها ، وكان فى صدور الدعوة من انجلترا دون مصر إهدار لشخصية مصر واستقلالها ، وافتيات على حقوقها ، وبخاصة لأنها لم تُدع إلى المؤتمر ، ولم يكن لها فيه مندوب ينوب عنها ، ولم تكن الدعوة فى ذاتها لصالح مصر ، لأن عقد مؤتمر للمفاوضة فى شؤون مصر المالية ، دون السياسية ، معناه إطلاق يد الإنجليز فى مصر ، وتمكينهم من التصرف فى أموالها ، ولو كانت الدول الأوروبية تريد الخير لمصر ، لانتهزت هذه الفرصة ، لوضع حد للاحتلال البريطانى ، وقد أظهرت فرنسا رغبتها فى « المفاوضة فى مسائل أخرى تتصل بهذه الدعوة » ، وكانت ترمى بذلك إلى تحديد أجل الاحتلال ، فلم تكترث انجلترا لهذا التلميح ، وكل ما فعلته أنها أجابت فرنسا على مساوماتها بمذكرة للورد جرانفيل فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ ، قال فيها :

« تتعهد حكومة جلالة الملكة بسحب جنودها من مصر فى بدء سنة ١٨٨٨

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٤ . وثيقة رقم ١ ص ٥

بشرط أن ترى الدول وقتئذ أن الجلاء يمكن أن يتم دون تعكير السلام والأمن فى مصر ، وستقترح عند نهاية الإحتلال الإنجليزى أو قبله مشروعاً يجعل مصر على الحياد ، على غرار بلجيكا ، وأن تكفل لقناة السويس حيادها وحرية المرور فيها »[1]

وبديهى أن هذا الوعد لم يكن عليه مسحة الجد ، بل كان واحداً من شتى العهود الكلامية التى كررتها انجلترا فى شأن الجلاء ، دون أن تحترم منها عهداً[2]

أبانت مذكرة اللورد جرانفيل أن حسابات الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٢ كانت كما يأتى :

٤,٣٩٧,٠٠٠ ج الإيرادات (عدا المخصصة للدين العام)

٥,٢٤٧,٠٠٠ « المصروفات « « « «

٨٥٠,٠٠٠ ج العجز

وأن حسابات سنة ١٨٨٣ كانت كما يأتى :

٤,٣٣٧,٠٠٠ ج الإيرادات

٥,٩٧٢,٠٠٠ ج المصروفات

١,٦٣٥,٠٠٠ ج العجز

وجاء فيها أن نفقات جيش الاحتلال سنة ١٨٨٢ بلغت ١٧٤,٠٠٠ ج ، وفى سنة ١٨٨٣ بلغت ٤٢٥,٠٠٠ ج ، وأن الحكومة اضطرت لسد ذلك العجز إلى القروض السائرة ، وأن العجز المنتظر فى ميزانية سنة ١٨٨٤ يبلغ ٥١٢,٠٠٠ ج منها ٣٦٠,٠٠٠ ج لجيش الاحتلال .

وجاء فى هذه المذكرة أن مجموع العجز فى حسابات الحكومة كان ما يأتى :

---

(١) كتاب اللورد جرانفيل فى ١٦ يونية سنة ١٨٨٤ — الكتاب الاصفر عن سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ٤ ص ٢١

(٢) نشرنا هذه العهود والوعود فى قسم الوثائق التاريخية .

١٦٠,٠٠٠ ج عجز سنة ١٨٨١
٨٥٠,٠٠٠ ج « « ١٨٨٢
١,٦٣٥,٠٠٠ ج « « ١٨٨٣
٥١٢,٠٠٠ ج « « ١٨٨٤
٣,٩٥٠,٠٠٠ ج التعويضات الواجب دفعها سنة ١٨٨٤ عدا ما دفع سنة ١٨٨٣
١,٠٠٠,٠٠٠ ج نفقات إخلاء السودان
٨,١٠٧,٠٠٠ جنيه

واستخلصت المذكرة من هذه البيانات أن مصر فى حاجة إلى عقد قرض جديد مقداره ثمانية ملايين جنيه[١] .

وقد لبت الدول دعوة انجلترا ، واجتمع المؤتمر بلندن فى يونيه سنة ١٨٨٤، ولكن المؤتمرين لم يتفقوا رأياً فى طريقة تسوية حالة مصر المالية ، فانفضّ المؤتمر فى ٢ اغسطس على غير جدوى ، وأخفقت الحكومة البريطانية مؤقتاً فيما قصدت إليه .

ايفاد اللورد نورثبرك الى مصر

أرادت انجلترا أن تستر إخفاق مؤتمر لندن ، فأوفدت فى اغسطس سنة ١٨٨٤ اللورد نورثبرك Lord Northbrook حاكم الهند العام السابق ، ومن رجالها الماليين والسياسيين إلى مصر ، حاملا لقب « مندوب سام » ، مهمته درس الحالة فى مصر ، وتعرّف النصائح التى يحسن بذلها للحكومة المصرية ، لكى تستأنف بحث ما أخفق فيه مؤتمر لندن .

جاء اللورد نورثبروك إلى مصر يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤[٢] فى عهد وزارة نوبار باشا ، وكان يصحبه الجنرال اللورد ولسلى قائد الحملة التى أعدتها

---

(١) مذكرة اللورد جرانفيل إلى الدول وملحقها . الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٤ وثيقة رقم ١

(٢) الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٤

انجلترا لإنقاذ غردون[١] ، فاستقبلا استقبالا فخماً فى الاسكندرية والقاهرة ، وزار اللورد نورثبروك الخديو توفيق باشا ، وتبودلت الزيارات بينه وبين الوزراء ، وأخذ يزور المصالح والدواوين ، ويستقبل الموظفين والأعيان ، كأنه الحاكم بأمره ، وأخذ يفحص حالة البلاد السياسية والمالية ، وبإيعازه أبلغت الحكومة أعضاء صندوق الدين فى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ وجود عجز مقداره ١٩٨,٥٨٨ ج ، وأن حالة الخزان فى شهر اكتوبر تدل على وجود عجز جديد مقداره ٣٢٧٤٧ ج ، وإذا استمرت الحال كذلك فان الحكومة ستضطر إلى وقف أداء مرتبات الموظفين ، ولا يجوز أن تسلك هذا السبيل ، لذلك قرر مجلس الوزراء وقف استهلاك الدين العام ، وأن الإيرادات التى كانت مخصصة بموجب قانون التصفية لصندوق الدين لاتدفع له ، بل ترسل إلى خزانة وزارة المالية ، وأصدرت الوزارة أوامرها إلى مديرى المديريات المخصص إيرادها للدين ، وإلى مديرى الجمارك والسكك الحديدية وميناء الإسكندرية ، بالكف عن إرسال إيراداتها إلى صندوق الدين ، فيما يزيد عما هو ضرورى لتكملة قسط الدين الممتاز وفائدة الدين الموحد[٢] .

كان هذا القرار نقضاً لقانون التصفية ، وقد عدته الدوائر الأجنبية (انقلاباً مالياً) ، واحتج عليه معتمدو الدول وأعضاء صندوق الدين ، فأجاب نوبار باشا على احتجاجهم بأن الضرورة قضت باتخاذ هذا القرار ، وقد بلغ ما استولت عليه الحكومة من حساب صندوق الدين تنفيذاً لهذا القرار ٢٥٠ ألف جنيه ، فرفع صندوق الدين دعوى على الحكومة أمام المحكمة المختلطة ، بإلزامها برد ما أخذت من المال ، فأصدرت المحكمة المختلطة فى ديسمبر سنة ١٨٨٤ حكمها فى هذه القضية الهامة ، وهو يقضى بإلزام الحكومة رد المبلغ إلى خزانة صندوق الدين

---

(١) سيرد الكلام عنها فى الفصل التاسع

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٤

لم يطل اللورد نورثبروك إقامته فى مصر ، إذ رأى أن التسوية المالية لاتتم إلا بموافقة الدول ، فبارحها فى أواخر اكتوبر سنة ١٨٨٤ ، بعد أن أخفق فى مهمته الحقيقية .

توقيع اتفاق لندن

١٨ مارس سنة ١٨٨٥

فعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والدول الأخرى (ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا وتركيا) ، ورضيت أن يكون أساس المفاوضة من جديد المشروع الذى سبق لفرنسا أن قدمته فى مؤتمر لندن ، وبذلك استمالتها إلى الإتفاق ، كما استمالت ألمانيا والروسيا بأن جعلت لكل منهما عضواً فى صندوق الدين ، وانتهت المفاوضة بتوقيع اتفاق لندن فى ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ ، ومحواه أن تضمن الدول الست انجلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والنمسا والروسيا عقد قرض جديد للحكومة المصرية ، مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى بفائدة لاتزيد عن ٣½ ٪ ، وخصص لفوائد واستهلاك هذا القرض قسط سنوى قدره ٣١٥,٠٠٠ جنيه انجليزى ، يؤخذ من الإيرادات المخصصة للدين الممتاز والدين الموحد ، على أن يدفع من القرض ما يكفى لأداء التعويضات عن حوادث سنة ١٨٨٢ ، ثم لسد عجز الخزانة المصرية ، وأداء نفقاتها الاستثنائية ، وأن يتولى صندوق الدين التصرف فى هذا القرض ، فيخصم منه أولا المبالغ اللازمة للتعويضات ، ويدفعها إلى أربابها لحساب الحكومة المصرية ، تنفيذاً لقرارات لجنة التعويضات ، ويدفع باقى القرض إلى الحكومة ، تبعاً لحاجاتها[1]

وحددت المصروفات العادية السنوية للحكومة بمبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه ، ونص على ذلك فى المرسوم الخديوى الذى صدر بالقرض الذى اتفقت عليه الدول

---

(١) الكتاب الأصفر سنة ١٨٨٥ ص ٥١ . وقد نشرنا نص الاتفاق والتصريح المرافق له فى قسم الوثائق التاريخية

تصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥

واقترن هذا الاتفاق « بتصريح » بتاريخ ١٧ مارس ، اتفق عليه مندوبو الدول السبع التى اشتركت فى توقيع الاتفاق ، يتضمن الشروط الآتية :

(أولا) ترخص تركيا للحكومة المصرية بعقد القرض المذكور

(ثانياً) قبلت الدول أن تسرى على رعاياها ضريبة الأملاك المبنية (العوايد) ، كما صدر بها مرسوم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ ، وأن تسرى عليهم ضريبة أوراق الدمغة والباطنطه ، وكان الأجانب لا يلتزمون بهذه الضرائب من قبل

(ثالثاً) التعجيل بمفاوضات بين الدول لتقرير النظام الذى يكفل حرية الملاحة فى قناة السويس ، وتشكيل لجنة مؤلفة من مندوبى الدول السبع ، تجتمع بباريس يوم ٣٠ مارس ، لتحضير مشروع هذا النظام ، على أساس تلغراف الحكومة البريطانية إلى الدول بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣ [١] ، ويحضر اللجنة مندوب عن الخديو بصوت استشارى (تأمل !) ، وأن يعرض هذا المشروع على الدول السبع ، فإذا وافقت عليه تتخابر مع الدول الأخرى لإقراره .

القرض المضمون

٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥

وصدر المرسوم الخديوى بتاريخ ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٥ بعقد القرض المشار إليه فى اتفاق لندن بفائدة ٣٪ ، وقيمته الحقيقية ٨,٧٧٥,٠٠٠ جنيهاً مصرياً ، وهو المسمى القرض المضمون ، وتضمن المرسوم الأحكام الجوهرية الواردة

---

(١) يتضمن هذا التلغراف مقترحات الحكومة البريطانية فى شأن القناة ، وخلاصتها أن تكون حرة لمرور جميع السفن فى جميع الأوقات ، وأنه لا يجوز القيام بأعمال عدائية داخل القناة أو بجوارها ، ولا إنزال مهمات حربية وذخائر على ضفتيها ، ولا يجوز إنشاء حصون واستحكامات على ضفتى القناة أو فى جوارها .

فى اتفاقية لندن ، وحدد فيه للمصروفات العادية السنوية للحكومة مبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه من الإيرادات الحرة ، أى غير المخصصة للدين العام ، مع إمكان زيادته فى بعض الأحوال ، وإذا اتفق أن الإيرادات الحرة لم تبلغ المقدار المذكور ، فيقوم صندوق الدين بتسديد الفرق من زيادة الإيرادات المخصصة للدين العام ، ويدفعه للحكومة ؛ وكل ما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين العام يقسم مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين ، بعد خصم المبالغ اللازمة لخدمة الديون المختلفة والمصروفات العادية المرخص بها .

وصار هذا المرسوم مع اتفاق لندن الأساس المالى لميزانية الحكومة ، كما كان قانون التصفية من قبل

وغنىٌّ عن البيان أن إبرام اتفاق لندن على النحو المتقدم ، يرجع إلى نفوذ السياسة البريطانية ، وتردد السياسة الفرنسية ، وكان الباعث على قبوله من الدول الأوروبية عامة رغبتها فى ضمان التعويضات لرعاياها على حساب الحكومة المصرية ، وما نالته ألمانيا والروسيا خاصة من تعيين عضو عن كل منهما فى صندوق الدين ، فهو مظهر من مظاهر التواطؤ بين تلك الدول وانجلترا على هضم حقوق مصر ومساعدة انجلترا على استخلاص نفقات جيش الاحتلال من الحكومة المصرية ، ويبدو هذا التواطؤ جلياً من أن الدول المشتركة فى الاتفاق لم تتعرض لمركز الاحتلال ، ولا طالبت انجلترا باحترام الاتفاقات الدولية الخاصة بمصر ، فلا غرو أن عدت انجلترا إبرام هذا الاتفاق فوزاً لسياستها فى المسألة المصرية .